



حقوق الإنسان

ع "معاً لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



#اللقاءات رسمية

سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء يتسلم
التقرير السنوي العاشر للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان



القضيبية اليوم بحضور سمو الشيخ محمد بن سلمان بن حمد آل خليفة ومعالى الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني، المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الذي رفع إلى سموه التقرير السنوي العاشر للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث أشاد سموه بجهود المؤسسة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان والتي تناولها التقرير.

أكد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء على نهج مملكة البحرين في صيانة حقوق الإنسان وتبني المبادرات الداعمة لذلك، منوهاً سموه بما تحقق من منجزات حقوقية وفق المسيرة التنموية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه.

جاء ذلك لدى لقاء سموه حفظه الله بقصر



مجلس المفوضين يعقد اجتماعه الاعتيادي التاسع



للاطلاع على وضع حقوق الإنسان في تلك المراكز والدور التعليمية والجمعيات، وأضاف بأنه تم وضع صناديق للاستلام الشكاوى ومطويات تعريفية عن المؤسسة في مركز إصلاح وتأهيل النساء، ومركز توقيف المرور، ومركز الحبس الاحتياطي في الحوض الجاف.

كما قدم الدكتور بدر عادل عضو لجنة الحقوق والحريات العامة نبذة عن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة، والتي تمحورت على إعداد ومراجعة مراثيات المؤسسة الوطنية بشأن عدد من المقترحات بقوانين والوارد من مجلس النواب، كما تعمل اللجنة حالياً على الإعداد للمؤتمر الدولي الذي تقترح المؤسسة إقامته حول الحق في البيئة في شهر سبتمبر القادم.

وخلال الاجتماع، أطلع الدرازي أعضاء المجلس على ما تم بشأن مقترح المؤسسة لإشراك شركات القطاع الخاص في تدريب وتوظيف المستفيدين من آلية العقوبات البديلة، والذي تم مؤخراً إطلاق المرحلة الأولى من برنامج ريادة الأعمال للمستفيدين من العقوبات البديلة، الذي تشرف عليه جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم البدء في تدريب الدفعة الأولى المكونة ٢٥ مستفيداً من العقوبات البديلة في برنامج ريادة الأعمال لمدة ستة أشهر.

وفي نهاية الاجتماع اعتمد مجلس المفوضين تقرير الأمانة العامة للربع الأول من عام ٢٠٢٣، وقدم المجلس الشكر للدور الذي تقوم به لأمانة العامة والجهود المبذولة.

عقد مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعه الاعتيادي الثامن برئاسة المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة، ومشاركة جميع أعضاء مجلس المفوضين والأمين العام.

وقدم رؤساء اللجان النوعية الدائمة نبذة عن أعمال لجانهم وانجازاتها خلال الثلاثة أشهر الماضية، حيث قدمت السيدة روضة العرادي رئيسة لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة موجزا عن الشكاوى الواردة، والمساعدات القانونية المقدمة، وحالات الرصد التي سجلتها المؤسسة خلال الأشهر الثلاثة الماضية والتي بلغت ١١٠، كما أوضحت بأن المؤسسة تلقت ٥٥ اتصالاً من خلال الخط الساخن المجاني، إضافة إلى ٣٠ شكاوى عبر البريد الإلكتروني وتطبيقات الهاتف النقال **NIHR Bahrain**، حيث تم التواصل مع الجهات المعنية، ومتابعتها لإيجاد الحلول المناسبة.

وقدم الدكتور مال الله الحمادي رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق نبذة عن عمل لجنته، حيث أوضح بأن اللجنة قامت خلال الأشهر الثلاث الماضية بزيارة ميدانية إلى عدد من الأماكن من ضمنها مراكز الإصلاح والتأهيل (منطقة جوا)، مركز إصلاح وتأهيل النزليات (مدينة عيسى)، ومركز الاحتجاز والتوقيف (الحوض الجاف)، لمتابعة الشكاوى الواردة من عدد من النزلاء أو من ذويهم، إضافة إلى زيارة دورية إلى عدد من الدور الصحية والتعليمية، حيث زارت المؤسسة جامعة البحرين، والجمعية البحرينية لمرضى النصلب المتعدد، باعتبار هذه زيارات دورية عادية، تقوم بها المؤسسة بناء على أحكام قانون الإنشاء



من جانبه، أعرب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن شكره وتقديره لصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء على ما يبديه سموه من دعم لكافة المبادرات التي تكرس مفهوم حقوق الإنسان بما يعزز مكانة مملكة البحرين في هذا الجانب ويضيف إلى ما تحققه من إنجازات متواصلة بقيادة حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه.



وأشار سموه إلى مواصلة تبني المبادرات التي ترسخ وتحفظ حقوق الإنسان، فهذه الحقوق لها أصلها في شريعتنا الإسلامية وكرسها الدستور وميثاق العمل الوطني والقوانين والتشريعات ذات الصلة، منوهاً سموه في هذا الصدد بالدور الذي تضطلع به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخ هذه الثقافة الإنسانية في المجتمع، متمنياً سموه لرئيس وأعضاء المؤسسة دوام التوفيق والنجاح وتحقيق الأهداف المرجوة.



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل وفدًا من الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة



في إطار استحداث آليات التعاون والتنسيق المشترك، وتبادل التجارب والخبرات بين الجانبين، استقبلت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وفداً من أعضاء مجلس أمناء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة برئاسة سعادة السيد مقصود كروز رئيس الهيئة، وبحضور رئيس وأعضاء مجلس المفوضين والأمين العام للمؤسسة الوطنية.

في مستهل اللقاء، رحب المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بالوفد الزائر في بلدهم الثاني مملكة البحرين، مؤكداً على عمق العلاقات الراسخة والمميزة التي تجمع البلدين الشقيقين على مختلف المستويات، وما تحظى به هذه العلاقة من رعاية واهتمام من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة حفظهما الله، والتي تحقق بفضلها العديد من المنجزات على مختلف مسارات التعاون المشترك بما يعود بالخير والنماء على البلدين والشعبين الشقيقين.

وقدم الدرازي موجزا حول منهجية عمل المؤسسة الوطنية، تناول من خلاله أهداف واختصاصات المؤسسة الواردة في قانون إنشائها، والدور الذي تضطلع به في التعاطي مع القضايا الحقوقية، بالإضافة إلى دورها الاستشاري في رفع التوصيات ذات الصلة بحقوق الإنسان إلى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في مملكة البحرين.



ومن ثم قدم رؤساء اللجان النوعية الدائمة في المؤسسة - وهي لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، ولجنة الحقوق والحريات العامة، ولجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق - نبذة عن أعمال لجانهم فيما يتعلق بتلقي الشكاوى من المواطنين والمقيمين والهيئات والجهات بمختلف الوسائل والطرق، ودراساتها والبحث فيها وتحديد أفضل السبل للتعامل معها، بالإضافة إلى إعداد المقترحات والتوصيات في كل ما من شأنه تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن الزيارات الميدانية المعلنه وغير المعلنه التي وفق الأصول المتبعة لرصد أوضاع حقوق الإنسان في المؤسسات الإصلاحية ومراكز التأهيل وأماكن التوقيف والاحتجاز، والدور الصحية والتعليمية واعداد التقارير المناسبة حيالها.

من جانب آخر، بحث الجانبان الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الشقيقين فيما يتعلق بمجالات حقوق الإنسان، وتم التطرق إلى الأوضاع الحقوقية في المنطقة، وما استجد من أحداث وتطورات في هذا المجال، حيث تم التأكيد على أهمية

التنسيق المشترك بين الجانبين في مجالات التدريب والتثقيف المشتركة، وتوحيد الجهود المبذولة بين الطرفين بهدف توطيد أواصر التعاون لتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

من جانبه، أكد سعادة السيد مقصود كروز رئيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية الشقيقة، على عمق العلاقات الأخوية والصلات التاريخية التي تربطهم بأشقائهم في المملكة، وعلى أهمية تفعيل سبل التعاون بما يدعم الجهود الرامية لتحقيق الأهداف المشتركة، متمنيا لمملكة البحرين وشعبها الشقيق مزيدا من التقدم والازدهار.



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنشأ منصب مفوض حقوق الطفل



على حماية وتعزيز مصالحهم، ويدعم السياسة البيئية للطفل.

وأضاف رئيس المؤسسة بأنه على مفوض حقوق الطفل العمل على إنشاء شراكات مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية ذات العلاقة، وأن يتواصل مع جماهير واسعة ومتنوعة في المجتمع، إضافة إلى التحقيق في أي أمر يتعلق بحقوق الطفل، بما في ذلك مدى كفاية الشكاوى وخدمات الدعم والمساندة للأطفال، وإجراء ومتابعة تقييمات تأثير حقوق الأطفال على السياسات والتشريعات الجديدة، وإجراء بحوث ودراسات تتعلق بحقوق وآراء ومصالح الأطفال الفضلى، كما ستقوم الأمانة العامة في المؤسسة بتقديم الدعم الفني واللوجستي.

وأكد الدرازي أن هذه الخطوة ستساهم في دعم حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص، كون الطفل من الفئات الأولى بالرعاية، مشدداً على أهمية تنشئة الأجيال بطريقة تساهم في نهضة المجتمع وتطوره.

صرح المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بأن مجلس المفوضين في المؤسسة وافق على إنشاء منصب "مفوض حقوق الطفل" والذي يُعنى بالقضايا التي تواجه الأطفال، ويعمل على حماية وتعزيز مصالح الطفل الفضلى، ودعم السياسة البيئية للطفل، وذلك بناء على الصلاحيات المخولة للمؤسسة بموجب قانون الإنشاء والتي تمنحها الحق في متابعة ومراقبة جميع المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان: السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تندرج من ضمنها حقوق الطفل.

وأوضح الدرازي أنه سيتم تعيين مفوض حقوق الطفل من ضمن أعضاء مجلس المفوضين الحاليين في المؤسسة الوطنية، حيث يتحتم عليه المشاركة في عدد من البرامج التدريبية وورش العمل المتعلقة بآلية التعامل مع شكاوى الأطفال، وأن يكون ملماً بالتشريعات الوطنية المنظمة لحقوق الطفل، وأيضاً الصكوك الدولية ذات العلاقة، كما سيعتبر سفيراً مستقلاً لحقوق الأطفال، يضمن سماع آرائهم ومصالحهم، ويتفهم القضايا التي تواجههم، ويعمل

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية لعلوم الفضاء تبحثان تعزيز التعاون المشترك



في شهر سبتمبر القادم، والذي يتمحور حول الحق في بيئة نظيفة ومستدامة، لإبراز الدور الذي تضطلع به الهيئة في المساهمة في حماية البيئة من خلال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتقنيات الفضاء من خلال توفير البيانات والصور من الأقمار الصناعية. من جانبه، ثمن الدكتور العسيري دور المؤسسة المهم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في مملكة البحرين، متطلعا إلى التعاون مع المؤسسة الوطنية بما يخدم الأهداف المشتركة ويسهم في تحقيق الخير والتقدم والرفاه لمملكة البحرين.

استقبل المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور محمد إبراهيم العسيري المدير التنفيذي للهيئة الوطنية لعلوم الفضاء والوفد المرافق له، حيث نوه بالدور الفعال للهيئة الوطنية لعلوم الفضاء في تنمية القدرات الوطنية في مجالات علوم الفضاء بما يخدم توجهات مملكة البحرين ويعزز من مكانتها في هذه المجالات.

وخلال اللقاء، تم بحث أوجه التعاون والتنسيق بين الجانبين، وإمكانية مشاركة الهيئة كمتحدث رئيسي في المؤتمر الدولي الذي ستنظمه المؤسسة

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في ندوة حول الهجرة الأفريقية غير النظامية



في كثير من الأحيان للوصول إلى البلدان التي يقصدونها، وما يتعرضون له في بعض الأحيان من إتهامات غير المشروع بالبشر، بالإضافة إلى أهم الأسباب التي تدعو إلى الهجرة.

وشارك في الندوة عدد من ممثلي السلك الدبلوماسي والقطاع الخاص ومؤسسات حقوق الإنسان وعدد من الجهات ذات العلاقة.

شاركت الأمانة العامة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ندوة عبر تقنية الاتصال المرئي تحت عنوان "الهجرة الأفريقية غير النظامية إلى الشمال: عوالم العبور والوجهة"، والتي تم تنظيمها من قبل المكتب الإقليمي لمعهد السلام الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنامة - **IPI MENA**.

وتناولت الندوة المشكلة التي يواجهها المهاجرون من مغادرة بلدانهم الأصلية والسفر عبر بلدان العبور والرحلات الخطرة والمحفوفة بالمخاطر

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقوم بزيارة إلى مركز الإصلاح والتأهيل



بناء على ما تلقته المؤسسة من أحد المنظمات غير الحكومية بشأن عدم تلقي عدد من النزلاء (ج.م.، ج.ص.، ح.أ.م.ب.) الرعاية الصحية المناسبة، وفي إطار الولاية الواسعة الممنوحة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، واختصاصاتها وفق قانون إنشائها، قامت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق، ممثلة في رئيسها، بزيارة تفقدية إلى مركز الإصلاح والتأهيل في منطقة جو بهدف التحقق من أوضاع النزلاء والمعاملة التي يتلقونها، والتأكد من ضمان تمتعهم بكافة حقوقهم المقررة وفقاً لما ورد في المعايير الدولية والتشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وخلال الزيارة، تم لقاء عدد من النزلاء بصورة انفرادية، والاستماع إلى آرائهم وملاحظاتهم وإفادتهم بشأن ظروفهم المعيشية في المركز، حيث تم تسجيل كافة ملاحظاتهم وطلباتهم، التي سيتم تناولها في تقرير الزيارة مع التوصيات، الذي سيتم رفعه في وقت لاحق إلى الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة حياله.

هذا، ويمكن التواصل مع المؤسسة الوطنية من خلال الخط الساخن المجاني (٨٠٠٠١١٤٤)، أو عبر تطبيق الهواتف النقالة **NIHR Bahrain**، أو الموقع الإلكتروني: **www.nihr.org.bh**، أو عبر الحضور الشخصي لمبنى المؤسسة في ضاحية السيف.

لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها العادي الخامس والعشرون



عليها والمقررة قانوناً على نحو يتوافق والمبادئ الأساسية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. من جانب آخر، ناقشت اللجنة مخرجات وتوصيات الزيارة التفقدية التي قامت بها إلى مركز الإصلاح والتأهيل في جو، والالتقاء بعدد من النزلاء والاستماع لطلباتهم وتدوين الملاحظات بناء على ما تلقته المؤسسة من شكاوى من عدد من النزلاء تتعلق بالرعاية الصحية.

برئاسة الدكتور مال الله جعفر الحمادي وعضوية الدكتورة حورية عباس حسن والسيدة هالة رمزي فايز، عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها العادي الخامس والعشرون، حيث افتتحت أعمالها باستعراض ما تم بشأن قراراتها وتوصياتها السابقة.

كما ناقشت اللجنة مقترح الزيارات الميدانية التي ستقوم بها خلال الفترة القادمة، حيث تم الاتفاق على زيارة عدد من المؤسسات والمراكز التعليمية للوقوف على مدى توافر مختلف الحقوق والضمانات للطلبة والكوادر التعليمية والإدارية المنصوص

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقوم بزيارة الجمعية البحرينية لمرضى التصلب المتعدد



المتعلقة بتوفير الرعاية الصحية من المستشفيات الحكومية، حيث أشادت رئيس مجلس إدارة الجمعية بجهود مملكة البحرين في توفير العلاج لمرضى التصلب المتعدد، والخدمات المقدمة لهم، وقدمت شكرها للمؤسسة على الجهود التي تبذلها في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

من جانبه أوضح الدكتور الحمادي بأنه سيتم إعداد تقرير شامل بجميع النقاط التي تم طرحها في الاجتماع متضمناً الملاحظات والتوصيات، وسيتم إرساله إلى الجهات ذات العلاقة للحصول آراءهم والعمل معهم لإيجاد الحلول المناسبة.

يمكن التواصل مع المؤسسة الوطنية من خلال الخط الساخن المجاني (٨٠٠١١٤٤)، أو عبر تطبيق الهواتف النقالة **NIHR Bahrain**، أو الموقع الإلكتروني: **www.nihr.org.bh**، أو عبر الحضور الشخصي إلى مبنى المؤسسة.

بناء على الولاية الواسعة الممنوحة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والاختصاص الممنوح لها بموجب أحكام قانون إنشائها، قامت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق برئاسة الدكتور مال الله الحمادي وعضو اللجنة الدكتورة حورية حسن بزيارة مقر الجمعية البحرينية لمرضى التصلب المتعدد، بهدف مناقشة التحديات وبحث الصعوبات التي تواجهها الجمعية، ومرضى التصلب المتعدد فيما يتعلق بالخدمات المقدمة والتسهيلات الممنوحة ومدى كفاءة تمتع المرضى بحقوقهم في العلاج والرعاية الصحية وفق التشريعات الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتم خلال الزيارة مقابلة السيدة نهلة أبو الفتح، رئيس مجلس إدارة الجمعية والسيد ميثم الشيخ عضو الجمعية، حيث تم الاستماع للتحديات التي تواجه الجمعية سواء تلك المتعلقة بدور إدارة دعم المنظمات الأهلية بوزارة التنمية الاجتماعية، أو تلك

